الأمم المتحدة S/2016/864

مجلس الأمن

Distr.: General
12 October 2016
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

## أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢٢٨٧ (٢٠١٦) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أواصل إبلاغه بما يُحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة)، وأن أواصل إطلاع المجلس فورا على أي انتهاكات خطيرة لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق). ويعرض التقرير آخر المستجدات عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة وعملياتها منذ صدور تقريري السابق (S/2016/353) في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وحتى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وهو يبيّن أيضا التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) فيما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

## ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - ظلّ من غير الممكن التنبؤ بالحالة الأمنية في منطقة أبيي، بيد أنها كانت هادئة عموماً. وواصلت القوة القيام بعمليات للحفاظ على السلام والاستقرار. فهي قد سيّرت ١٦ ٠٤٧ من الدوريات النهارية والليلية، وقامت بـ ٢ ٩٦٨ عملية حراسة مرافقة، ويسّرت عقد ٢٤٣ اجتماعا للّجنة الأمنية المشتركة مع القيادات الأهلية في منطقة أبيي.

٣ - وظلت حكومة السودان تحتفظ بعدد يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ من أفراد شرطة النفط داخل مجمّع دفرة النفطي في انتهاك للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ولعدّة قرارات لمجلس الأمن. ووردت أيضا تقارير أفادت بوجود عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان داخل منطقة أبيي. وفي ٨ أيار/مايو، قام جنود القوة بنزع سلاح جندي

171016 131016 16-17367 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

من جنوب السودان كان في إجازة عندما شوهد يهدّد ببندقيته شخصا قرويا في أغوك، وسلّموه إلى لجنة أغوك للحماية المجتمعية.

٤ - وكما أشرت في تقريري السابق، تمحورت استراتيجية منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها التي اعتمدتها القوة خلال موسم الجفاف السابق حول إنشاء خط لفض الاشتباك بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك. وبفضل قيام القوة بالتخفيف من إنفاذ خط فض الاشتباك بصورة مخطّطة وانتقائية، استطاع أهالي المسيرية الوصول إلى المراعي والمياه في الجزء الجنوبي من منطقة أبيي. وهذا قد أتاح المجال أيضا لأهالي دينكا نقوك للعودة إلى تسع قرى شمال نهر كير لأول مرة منذ نشوب نزاع عام ٢٠١١. ومع بداية موسم الأمطار في حزيران/يونيه، جرت حركة هجرة عكسية في اتجاه الشمال لنحو ٠٠٠ ٣٥ شخص من أهالي المسيرية بشكل سلمي إلى حد كبير، وذلك على عكس موجات العنف المتتالية التي مثّلت دوما سمةً ملازمة لحركات الهجرة العكسية.

٥ - وأدّى رعي قطعان الماشية المملوكة للمسيرية في مناطق يقطنها أهالي دينكا نقوك إلى حدوث بعض حالات سرقة الماشية. وفي إطار مساعي تعزيز المصالحة والتعايش السلمي، يسرّت القوة عددا من عمليات إعادة الماشية المسروقة من كلا الجانبين. ولوحظ إحراز تقدم كبير في رصد الممتلكات والماشية المسروقة من كلتا القبيلتين، وترافق ذلك مع إعادة الممتلكات المسروقة إلى ضحايا الجرائم أو تعويضهم عنها بشكل فوري. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، وكردّ فعل للتقارير التي أفادت حدوث سرقة ماشية من جانب أشخاص مجهولين في القطاع الأوسط، قام زعيم قبيلة دينكا نقوك بإعادة رؤوس ماشية إلى أحد قيادات قبيلة المسيرية في حضور ممثلي القوة. ومن باب المعاملة بالمثل، قام زعماء قبيلة المسيرية في ٤ أيار/مايو بمصادرة وإعادة رؤوس ماشية كان قد أُبلغ عن فقدانها من أهالي دينكا نقوك في نونق. وامتدّ نطاق التعاون القبلي إلى حوادث إجرامية أخرى كان من الممكن أن تخرّب العلاقات؛ ففي ٢٨ نيسان/أبريل، قام زعماء قبيلة المسيرية بتعويض أسرة شخص من أهالي دينكا نقوك قُتل طعنا في ١ نيسان/أبريل في نونق. وتمّت أيضا إعادة الدراجة البخارية التي كانت قد سُرقت من الضحية.

٦ - وكان قسم كبير من الجرائم يُرتكب داخل الطائفة الواحدة. ففي ١٠ حزيران/يونيه، قام رجل من أهالي دينكا نقوك مسلح ببندقية من طراز AK-47 بمهاجمة ثلاثة من أعضاء لجنة الحماية المجتمعية لدينكا نقوك في عموم منطقة أغوك بلا سبب معروف، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة الثالث بجروح خطيرة. وبعد ذلك انتحر منفذ الهجوم. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قتل رجل من أهالي دينكا نقوك رجلا آخر من نفس القبيلة في بلدة

أبيي. وبالمثل، قُتل راعي ماشية من المسيرية طعنا في ١٠ أيار/مايو في مشاجرة مع راع آخر من نفس القبيلة، على بُعد ٨ كيلومترات من تاج اللي في القطاع الجنوبي.

٧ - وفيما يتصل بالحوادث الأمنية التي طالت عمليات القوة، قام ثلاثة مسلّحين مجهولين في ٣ آب/أغسطس بإطلاق نيران المدافع الرشاشة والقنابل الصاروخية بالقرب من قاعدة عمليات سريّة القوة في تاج اللي في القطاع الجنوبي. وقام جنود القوة بدورية في المنطقة المشتبه بها، حيث عثروا على قذيفتين صاروخيتين مستعملتين وتسع دُفعات حية و ٢٣ خرطوشا مستعملا.

٨ - وكان هناك انخفاض نسبي في عدد السرقات وعمليات الاقتحام التي وقعت داخل مجمّع القوة وداخل المجمّع المشترك لأماكن عمل الأمم المتحدة حيث يوجد أفراد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ففي حين شهدت الفترة المشمولة بالتقرير السابق ٢٢ عملية اقتحام وسرقة، لم تشهد الفترة المشمولة بهذا التقرير سوى تسعة من هذه الحوادث؛ حيث كان السور الذي تم تشييده بالمواد الصلبة عاملا مساعدا على تحقيق هذا التحسّن. وقد وقعت عمليات الاقتحام هذه بواسطة شبّان من أبيي والمناطق المجاورة لها.

٩ - ونظرا للصعوبات التي ظلّت تعترض عملية إنشاء دائرة شرطة أبيي، واصل عنصر الشرطة في القوة جهوده لدعم الحفاظ على القانون والنظام من خلال تسيير الدوريات التفاعلية القائمة على المشاركة المجتمعية. وأجرت شرطة القوة ٢٧١ من دوريات المراقبة الأمنية والدوريات التفاعلية المجتمعية، بشكل مستقل أو مشترك، حيث قُطعت مسافات بلغ مجموعها ٨٥٢ ٥ كيلومترا. وواصل عنصر الشرطة بالقوة عمله على بناء قدرات لجان الحماية المجتمعية وفقا للفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ٢٢٨٧ (٢٠١٦). فقد قامت شرطة القوة، التي تتشارك في المواقع مع لجان الحماية المجتمعية، بتقديم التدريب على التعامل مع المواقف المتصلة بحفظ القانون والنظام وعلى تأدية المهام الإدارية. واستمر التأخّر في إنشاء لجان الحماية المجتمعية في شمال أبيي بسبب التحفّظات التي أبدتها حكومة السودان على هذا المفهوم.

١٠ - وحضر عنصر الشرطة اجتماعات أمنية مشتركة مع الأطراف العسكرية والمجتمعية المعنية في القطاعين الأوسط والشمالي، حيث جرى إطلاع الجهات المشاركة على أساليب الخفارة المجتمعية ومفهوم تعزيز أمن المناطق السكنية كوسيلة لحماية المدنيين. وقامت خلية الشؤون الجنسانية في شرطة القوة، بالتعاون مع خلية التدريب والتطوير بالقوة، بإجراء دورات تدريبية تمهيدية غطّت مواضيع العنف الجنسي والجنساني، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والمساواة بين الجنسين، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأجرت شرطة القوة حملات لمنع الجريمة جرى التركيز فيها على موضوع السلامة.

١١ - ووفقا للولاية المنوطة بالقوة لمصادرة الأسلحة وتدميرها، قام أفراد من العنصرين العسكري والشرطي في القوة ومن دائرة الأمم للإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ١٣ بندقية من طراز AK-47 وما يزيد على ٠٠٠ ٦ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة في مرفق القوة لإدارة الأسلحة والذخائر في دكورا بالقطاع الأوسط. وتمت إزالة أربعة ألغام مضادة للأفراد، ثلاثة منها في محيط السوق المشترك في نونق، على إثر بلاغات من الأهالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من خلوّ ٩٠ كيلومترا من الطرق ذات الأولوية من أخطار المتفجرات. وهذا يشمل الطرق التي تستخدمها قواعد عمليات السرايا في تسيير الدوريات المعزَّزة لتمشيط المناطق. وعند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك ثلاثة طرق داخل منطقة أبيي لم يتم بعد تقييمها من حيث الخلوّ من أخطار المتفجّرات.

١٢ - وأجريت مسوح للألغام من دون مستوى المسوح الدقيقة وأنشطة للتوعية بمخاطر الألغام في مجتمعات محلية شتّى، مما أسفر عن العثور على ٧٧ قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها. وجرى التأكد من خلوّ الموقع المختار لتوسعة معسكر أبيي، بمساحة ٠٠٠ ٥٤٠ متر مربع، من أخطار المتفجرات. وتم إبلاغ رسائل للتوعية بخطر الألغام إلى ٤٦١ من موظفي القوة المدنيين ومراقبيها وأفرادها العسكريين وأفراد وكالات الأمم المتحدة. وتم إبلاغ مثل هذه الرسائل أيضا إلى ما يزيد على ٦٠٠ ١٨ شخص، منهم الرعاة الرحّل والعائدون.

١٣ - وفي إطار استراتيجية القوة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدّتها، رفعت مستوى انتشارها في كل من غولي ومريال أشاك، في القطاعين الشمالي والجنوبي على التوالي، إلى مستوى القاعدة الدائمة لعمليات السرية. وفي حزيران/يونيه، قامت حكومة السودان برفع القيود المفروضة على نقل مواد البناء إلى منطقة أبيي، مما مكّن القوة من بدء العمل في مشروع توسعة معسكر أبيي واستئناف عملها على تحسين البنى التحتية للبعثة.

## ثالثا - الحوار القبلي

١٤ - واصلت القوة تفاعلها مع القبيلتين من أجل تعزيز الحوار بينهما بهدف المساعدة على تحقيق المصالحة. وتحقيقا لهذه الغاية، كان الموضوع الرئيسي هو تعزيز السوق المشترك الذي كان قد أُقيم في نونق في القطاع الأوسط في منتصف آذار/مارس. ومع بداية موسم الأمطار، نُقل السوق المشترك إلى أمييت بسبب المخاوف المتصلة بعدم تمكّن المركبات التي تنقل البضائع والركّاب من الوصول إلى نونق خلال موسم الأمطار. وبدأ تشغيل السوق في الموقع الجديد في ١٤ حزيران/يونيه، وتركّز معظم الأنشطة في إقامة الأكشاك والأماكن المحمية.

١٥ - وفيما يتعلق بكل من السوقين المشتركين الموجودين في نونق وأمييت، أمّنت القوة المحيط الخارجي والمساحة الداخلية لكل من السوقين، وأنشئت لجنتا سلام مشتركتان لإدارة أنشطة السوقين. وحضر ممثلو القوة الاجتماعات الأسبوعية للجنتي السلام المشتركتين بصفتهم مراقبين. ونفذت القوة أيضا عددا من عمليات مصادرة الأسلحة داخل السوق وفي محيطه. ففي ٣ أيار/مايو، ألقت دورية تابعة للقوة القبض على ثلاثة رجال من أهالي المسيرية كانت بحوزتهم بنادق من طراز AK-47 وذخائر متنوعة في منطقة نينشور في القطاع الأوسط وسلّمتهم إلى زعماء القبيلة في دفرة لمحاكمتهم. وفي ٨ أيار/مايو، قام جنود القوة بنزع سلاح رجل من أهالي المسيرية وآخر من أهالي دينكا نقوك، حيث عُثر على بندقية قديمة مع الأول وقنبلة يدوية مع الثاني في السوق المشترك في نونق.

١٦ - ووقع العديد من الحوادث الأمنية الكبرى داخل السوقين وفي محيطيهما. ففي ٤ أيار/مايو، قُتل رجل من أهالي دينكا نقوك وسُرقت دراجته البخارية على أيدي مهاجمين مجهولين بينما كان في طريقه من السوق المشترك في نونق إلى أبيي في القطاع الأوسط. وفي ٧ حزيران/يونيه، قام مهاجمان مجهولان يستقلان دراجة بخارية بإطلاق النار على مركبة كانت في طريقها من نونق إلى أبيي، مما أسفر عن مقتل رجلين وإصابة آخر بجروح خطيرة. وفي ٢١ حزيران/يونيه، في عموم منطقة كولوم بالقطاع الأوسط، قام مهاجمون مجهولون مسلّحون بالبنادق الآلية والقنابل الصاروخية بفتح النار على شاحنة تجارية صغيرة (بيك آب) كانت تقلّ تجّارا من مقاطعة تويك في ولاية واراب، جنوب السودان، إلى السوق المشترك في نونق. وأسفرت الهجمة عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة شخصين بجراح خطيرة. وخلال تبادل لإطلاق النار مع الدورية التابعة للقوة التي تعاملت مع الحادث، فرّ المهاجمون بمركبة الضحايا. وعثرت القوة بعد ذلك على المركبة وألقت القبض على اثنين من المشتبه بهم. وبعد التحقيقات الأولية، تم في ٢٦ حزيران/يونيه تسليم المشتبه بهما إلى المراقبين الوطنيين السودانيين. وفي ليل ٢٩ حزيران/يونيه في الموقع الجديد للسوق المشترك في أمييت، قام مسلّحان مجهولان بمهاجمة تجّار من أهالي دينكا جاءوا من مقاطعة تويك، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة. وهرب المسلحون ببعض القطع من البضاعة التي كانت بحوزة التجّار، وبمبلغ ٥٠٠ ١١٦ من جنيهات جنوب السودان. وهناك تقارير تفيد بأن مشادة كانت قد وقعت بخصوص صفقة تجارية بين الضحايا وبعض التجار من أهالي المسيرية في وقت سابق من ذلك اليوم.

١٧ - ونتيجة لهذه الحوادث الأمنية، عقدت القوة في ٣٠ حزيران/يونيه اجتماعا مع الزعامات التقليدية لقبيلة دينكا نقوك لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بإيجاد حلول دائمة

لظاهرة الهجمات التي تشنّ على منطقة السوق ومحيطها والتي شكّلت اتجاها عاما في الآونة الأخيرة. وتم التوصل إلى اتفاق على وقف أنشطة السوق إلى حين عقد اجتماع مشترك بين القبيلتين للسيطرة على مختلف الجوانب الأمنية والإدارية لتشغيل السوق المشترك، ولإدارة هذه الجوانب. وقد ترك الإيقاف المؤقت لأنشطة السوق المشترك أثرا على الحالة الإنسانية وعلى فرص الانتعاش في منطقة أبيي، إلى جانب المناطق المجاورة في جنوب السودان، فقد تم إيقاف النشاط التجاري لإتاحة المجال لإنشاء الآليات الأمنية قبل استئناف تشغيل السوق المشترك.

١٨ - ومن أجل تعميق إحساس كلتا القبيلتين بالملكية المشتركة للسوق، يسّرت القوة عقد اجتماعات لجنة السلام المشتركة بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية في توداش بالقطاع الأوسط في ٢١ و ٢٨ تموز/يوليه. ويسّرت القوة أيضا اجتماعا بين الزعامات التقليدية لكلتا القبيلتين في توداش في ٤ آب/أغسطس. واتفق الزعماء التقليديين من كلا الجانبين على استئناف نشاط السوق المشترك في أمييت، كموقع مؤقت، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وأكد الاتفاق أيضا التزام القبيلتين بالتعايش السلمي، ودفع التعويضات عن حالات الإجرام التي وقعت في السابق، واتخاذ التدابير لإنهاء حالة انعدام الأمن في محيط السوق المشترك من خلال إنشاء محكمة تقليدية مشتركة. وفي ١٠ آب/أغسطس، يسّرت القوة عقد اجتماع متابعة للجنة السلام المشتركة في أمييت لوضع طرائق العمل، مما تمخّض عن الاتفاق خطيا على فتح السوق المشترك في أمييت رسميا في ١٥ آب/أغسطس. وقدّم الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية والقوة الدعم للسوق المشترك بمرافق المياه والصرف الصحي. ودعمت القوة جهود القبيلتين الرامية إلى إنشاء آلية مشتركة لتأمين السوق وإنشاء المحكمة التقليدية المشتركة المذكورة آنفا للحفاظ على القانون والنظام في السوق المشترك.

١٩ - وعلى الرغم من ذلك، ما زالت الحوادث الأمنية مستمرة. ففي ٢٤ آب/أغسطس، قام لصوص مجهولون يحملون بنادق هجومية من طراز AK-47 بسرقة ستة أشخاص من أهالي دينكا نقوك كانوا يستقلّون مركبة قرب دكورا في القطاع الأوسط. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أطلق ثلاثة لصوص مسلحون مجهولو الهوية النار على تاجرة من المسيرية فقتلوها وأصابوا شخصا آخر كان مسافرا على متن مركبة شمال توداش في القطاع الشمالي. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، عقدت لجنتا سلام دينكا نقوك والمسيرية اجتماعا في سوق أمييت للتناقش بخصوص الديّة المستحقة لأهالي المسيرية بسبب قتل امرأة منهم، وجرى التشديد على أهمية وملاءمة دفع الأموال إلى الأسر المنكوبة من كلا الجانبين في محاولة للتخفيف من أي زخم قد يكون قد تولّد في اتجاه الانتقام، وبالتالي درء ما قد ينجم عن ذلك من تقويض للأمن.

## رابعا - التطورات السياسية

٢٠ - لم تُعقد اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي منذ آذار/مارس ٢٠١٥. وكان هناك اجتماع من المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١٦ في أديس أبابا ولم يُعقد بسبب طلب قُدّم من جنوب السودان لتأجيل الاجتماع إلى حين الانتهاء من المناقشات الداخلية للحكومة. غير أن وفدا من الجانب التابع لجنوب السودان في اللجنة، وهو الجانب الذي لم يكن قد زار أبيي لأكثر من سنة، وصل إلى القوة في زيارة رسمية امتدّت ثلاثة أيام، من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر. وقُدّمت إحاطة إلى الوفد بشأن الحالة الأمنية والسياسية الراهنة، وأنماط إعادة التوطين في شمال أبيي، وحالة العائدين، والسوق المشترك، ومشاريع الأثر السريع، والأعمال الإنمائية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٢١ - وفي الأسبوع نفسه، وتحديدا في ٤ أيلول/سبتمبر، التقى القائم بأعمال رئيس البعثة/قائد القوة في الخرطوم مع مسؤولي الجانب السوداني في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وأكدّ له المسؤولون دعمهم لعمليات السلام التي تتم على المستوى المحلي، ورغبتهم في العودة إلى عقد اجتماعات اللجنة. وتأمل القوة أن تفضي هذه التفاعلات إلى حفز وتعزيز التفاعل الإيجابي في العاصمتين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك وتوليد الزخم المطلوب بشدة من أجل عقد الاجتماع التالي للّجنة في المستقبل القريب.

## خامسا - الحالة على الصعيد الإنساني وعلى صعيد الإنعاش

٢٢ - لا تزال الحالة الاقتصادية الصعبة، وتحركات السكان، والتوترات القبلية، ومحدودية أو انعدام الخدمات العامة الأساسية تولّد احتياجات على كل من الصعيد الإنساني وصعيد الإنعاش في منطقة أبيي. وواصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش إلى ٠٠٠ ١٣٩ من الأشخاص الضعفاء في منطقة أبيي، بمن في ذلك ٠٠٠ ٣٥ من المهاجرين الموسميين الذين دخلوا المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وغادروها في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتعطّل إيصال المساعدات الإنسانية ومساعدات الإنعاش بضعة مرّات بسبب أحوال الطرق الصعبة الناتجة عن الأمطار الغزيرة.

٢٣ - وعلى الرغم من التحديات اللوجستية التي تُجابَه في جنوب السودان، جرى إيصال حوالي ٩٥ في المائة من الاحتياجات الغذائية المقررة لتخزينها بشكل أولي في مستودعات شتّى في منطقة أبيي. واستفاد حوالي ٨٠٠ ٦ مشرّد من ولاية الوحدة في جنوب السودان من توزيع المواد الغذائية العامة في موقعي مجاك دينغ كايا ومغار للمشرّدين. وفي إطار برنامج

الغذاء مقابل الأصول، تمت زراعة حوالي ٦٠٠ ١ هكتار من الأراضي بالذرة الرفيعة والخضروات، واستفاد ٠٠٠ ٦٩ شخص من عمليات توزيع الأغذية الشهرية. واستفاد أهالي المسيرية من جهود دعم سبل عيش المجتمعات المحلية عن طريق التدريب المهني وتوليد الدخول. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحصين ٠٠٠ ٥٣ رأس ماشية مملوكة لأهالي المسيرية بجرعات اللقاح قبل مغادرة المنطقة في أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٤ - واستمر تقديم خدمات الرعاية الصحية والتغذية المتكاملة في جميع المرافق الصحية والعيادات المتنقلة الـ ١٣ المنتشرة في مختلف أنحاء منطقة أبيي، بما في ذلك التحصين ضد الحصبة وتوفير الأدوية الأساسية. وقام الشركاء بإيداع اللوازم الطبية في مواقع التخزين الأولي تحسّبا لموسم الأمطار في عيادتين في شمال أبيي وفي المستشفى المدني لأبيي لتغطية احتياجات منطقة جنوب أبيي. واستمرت عمليات الفرز للكشف عن حالات سوء التغذية وتقديم الدعم البرنامجي لحالات سوء التغذية المتوسط والحاد في إطار برنامج للتغذية التكميلية يستهدف شرائح محدّدة في وسط وجنوب أبيي. وكان من الأنشطة الرئيسية المضطلع بها أيضا بناء قدرات العاملين في مجال الرعاية السريرية؛ وتدريب القائمين على تحسين الصحة والتغذية المجتمعية؛ وتوزيع مجموعات لوازم النظافة الصحية والناموسيات؛ وحملات التبرع بالدم ومعالجة حالات سوء التغذية في مختلف أنحاء منطقة أبيي.

٢٥ - وتم توزيع مجموعات المواد التعليمية في ٢٠ مدرسة في وسط وشمال وجنوب منطقة أبيي. وجرى دعم ٦٨٩ ١٦ مدرسة بالوجبات من خلال برنامج الغذاء من أجل التعليم، وتم تزويد ١٦٣ ٣ تلميذة في ٢٠ مدرسة في جنوب ووسط أبيي بحصص غذائية يأخذنها إلى منازلهن على سبيل التحفيز على الانتظام في الدراسة. وعلاوة على ذلك، قام البرنامج بعمليات التخلّص من الدود لـ ٠٠٠ ١٢ تلميذ في ٢٠ مدرسة. وتم إصلاح مدرستين ابتدائيتين في قريتي نونق ومريال أجاك للعائدين. واستمرّ رصد الشواغل المتعلقة بحماية الطفل من خلال إدارة الرعاية الاجتماعية المحلية ومركز لاستقبال الأطفال غير المصحوبين بذويهم تم تشييده في أغوك من أجل إعادة إلحاقهم بأسرهم. وكانت أغلبية مواطني جنوب السودان الفارين من النزاع الذين مرّوا عبر أبيي إلى مختلف الوجهات في السودان من النساء والأطفال. وفي ظل ضعف آليات حماية الطفل داخل أبيي، تعرّض الأطفال لمخاطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة أثناء ترحالهم.

٢٦ - وفيما يتعلق بإمدادات المياه المأمونة، تم حفر ستة آبار جديدة وإصلاح ٢٩ مضخة يدوية، فاستفاد من ذلك ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٥ شخص. واستمرت حملات النظافة الصحية والحملات المشتركة للتنظيف وأنشطة الصرف الصحي بمشاركة الأهالي المحليين في القرى الشمالية والجنوبية. وشملت الأنشطة الرئيسية أيضا تدريب لجان مستخدمي المياه

والجهات النظيرة في السلطات المحلية في مجال إدارة المياه وصيانة أحواض المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية. ومع ذلك، ففي ظل محدودية قدرات نظام إنفاذ القانون، كانت أعمال تخريب وسرقة نظم الطاقة الشمسية مستشرية، وهي لا تزال تشكل تحديا.

٢٧ - وأدت القيود التي فرضتها حكومة السودان على المنظمات غير الحكومية إلى الحدّ من قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على التنفيذ، ولا سيما في الأجزاء الشمالية من أبيي. وهناك تحديات إضافية منها عدم توافر الأموال الكافية، وارتفاع تكاليف التنفيذ بسبب المعوّقات الأمنية واللوجستية، وتأخّر إصدار تصاريح السفر، وفرض حكومة السودان قيودا على حركة الأفراد والإمدادات.

٢٨ - وأثّر النزاع الجاري في جنوب السودان أيضا على العمليات الإنسانية في أبيي، وذلك بسبب أمور منها النقل المؤقت للموظفين الدوليين الذين يتبعون جوبا إداريا؛ وأعمال النهب وارتفاع أسعار الإمدادات المشتراة في جنوب السودان؛ وتأخّر أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تدعمها المكاتب الموجودة في جنوب السودان، ولا سيما تلك الموجودة في أغوك. وفي نهاية حزيران/يونيه وحتى تموز/يوليه، رصدت القوة تحرّكات في اتجاه الشمال عبر منطقة أبيي لمشردين من مواطني جنوب السودان والسودان، وقد هرب معظمهم من حالة عدم الاستقرار في منطقة واو بولاية غرب بحر الغزال بجنوب السودان. وقد مرّ حوالي ١ ٠٠٠ مشرّد من جنوب السودان إلى السودان عبر منطقة أبيي. وفي ١٢ آب/أغسطس، شوهد أكثر من ١٨٠ مشرّدا من أنحاء شتّى في جنوب السودان في محيط داري، قرب دفرة في القطاع الشمالي، وهم في طريقهم إلى السودان. وقدّمت القوة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الدعم للمشرّدين العابرين.

## سادساً - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٩ - في ٥ حزيران/يونيه، حضرت القوة الاجتماع العادي للآلية السياسية والأمنية المشتركة في الخرطوم. وناقش المشاركون جملة أمور منها تنفيذ اتفاق التعاون بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وكذلك المسائل الأمنية المشتركة. وفي معرض تكرار الرئيسين المشاركين من كلا الجانبين التزامهما باتفاق التعاون، دعيا إلى العودة إلى بذل الجهود الجماعية وإلى وضع مصفوفات تنفيذ واضحة لتنفيذ الاتفاق، تصاحبها الخطوط الزمنية المناسبة.

٣٠ - وخلال الاجتماع، كررت القوة التأكيد على ما يجابَه من تحديات، وطالبت بدعم وضع نظام للإخطار المسبق بالدوريات قبل تنفيذ الدورية بـ ٤٨ ساعة للدوريات الجوية

و ٢٤ ساعة للدوريات البرية. واتفق الطرفان على إعادة تفعيل خطط الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لبلوغ قدرتها التشغيلية الكاملة مع إدخال القطاعات الإضافية في برام وملكال طور التشغيل، وذلك في غضون ثلاثة أشهر. واتفقا أيضا على إنشاء اثنين من مواقع الأفرقة في كل من القطاع ١ (قوك مشار) والقطاع ٢ (كادقلي). وشدّدت القوة على أنه لا يجري التخطيط لإقامة أي مشاريع للبنى التحتية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها خلاف القدرة التشغيلية الأولية إلا في حال أُحرز تقدم من جانب كلا الطرفين بخصوص تنفيذ اتفاق متعلق بالترتيبات الأمنية. واتفق الطرفان أيضا على أن يتم فتح ممرات العبور الحدودية العشرة على مرحلتين، وأن يشمل تفعيل المرحلة الأولى أربعة من هذه المواقع. وفي ٢١ آب/أغسطس، اجتمع وزيرا دفاع السودان وجنوب السودان في الخرطوم، على هامش الزيارة التي قام بها إلى السودان النائب الأول لرئيس جنوب السودان، تابان دينق قاي. وجرت في الاجتماع مناقشة القضايا الأمنية المعلّقة التي تولّدت عن اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة المعقود في ٥ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، لم تتلق القوة بعد تأكيدا لامتثال كل من الجانبين للالتزامات التي اتُّفق عليها في ٥ حزيران/يونيه، بما في ذلك سحب جميع القوات من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وتقديم الدعم للآلية السياسية والأمنية المشتركة. وعلاوة على ذلك، ظلّت الموافقة على الدوريات البرية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها معلّقة، بما في ذلك دورية متوجّهة إلى تيشوين، حيث لوحظ خلال مهمة رصد جوي في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦ وجود مركبات مسلحة ومعسكر قيد التشييد.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ المهمة الموكولة إليها فيما يتعلق بالتحقق والرصد من الجو. ولم تنفَّذ الغالبية العظمى من الدوريات بسبب عدم توافر الطائرات لأسباب تقنية، أو الأحوال الجوية غير المؤاتية، أو رفض حكومة جنوب السودان إعطاء الإذن بالهبوط في انتهاك لقراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٢٤ (٢٠١١) ولاتفاق مركز القوات الموقَّع في عام ٢٠١٢. وظلّت القيود المفروضة من وحدة الجيش الشعبي لتحرير السودان في أويل بغرب بحر الغزال قائمةً، مما أعاق تغطية المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح عند الجانب الغربي من منطقة أبيي. ومن المهام الـ ٤٢ المقرّرة، لم يُنفّذ سوى سبع، وكلها في الجانب الشرقي. وحتى الآن، تمكنت الآلية من إجراء ٨٠ دورية رصد جوي فقط من أصل ٢١٣ دورية رصد جوي مقررة. وقد شهدت الدوريات الجوية المدرجة في ميزانية السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ارتفاعا بنسبة ٧ في المائة عن السنة المالية السابقة.

٣٢ - وقد ظلّت أفرقة دعم الدوريات التابعة لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام جاهزة للنشر دعما للدوريات الأرضية التي تقوم بها الآلية في كل من مقري القطاعين الموجودين في كادقلي، بالسودان، وقوك مشار، بجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب المتكامل في مجال الدوريات البرّية إلى ٨٧ من المراقبين الوطنيين والمراقبين العسكريين الدوليين وعناصر الوحدة الإثيوبية لحماية القوات.

## سابعا - الدعم المقدم للبعثة

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان قوام العنصر العسكري للقوة يبلغ ٥٢٧ ٤ فرداً (٢٣٣ مراقبا عسكريا/ضابط أركان و ٢٩٤ ٤ جنديا)، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٣٢٦ ٥ فرداً. وكان قوام عنصر الشرطة بالقوة يتألف من ٨ ضباط شرطة، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٥٠ ضابطا، ومنهم ثلاث نساء، من ثلاثة بلدان مساهمة بأفراد شرطة. وعطّلت حكومة السودان تجديد تأشيرات ضباط الشرطة الموجودين ورفضت إصدار التأشيرات لأفراد الشرطة وموظفي السجون المعينين حديثا منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، مما يؤثر على القدرة التشغيلية اللازمة لعنصر الشرطة لكي ينفذ المهام المنوطة به. وكان العدد الكلّي للموظفين المدنيين يبلغ ٢٣٧ موظفاً. وقد أصدرت حكومة السودان ٧٢ تأشيرة دخول لأفراد القوة، بينما لا تزال هناك تأشيرات في انتظار الإصدار لـ ١٤ موظفا، و ٣٠ فردا عسكريا، و ٣٢ متعاقدا، و ٦٣ من أفراد دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، واثنين من الزوار. وحتى ١ أيلول/سبتمبر، كانت البعثة قد أنجزت مناوبة ما مجموعه ٠٥٥ ١ جنديا عبر مطار كادقلي، وأجرت في هذا الإطار ١٣٠ عملية نقل جوي بالطائرات المروحية.

## ثامنا - الجوانب المالية

٣٤ - خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٩/٧٠، مبلغ ٢٦٨,٦ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، كانت قيمة الاشتراكات المقرّرة غير المسددة للحساب الخاص للقوة تبلغ ٢٣,٩ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه يبلغ ٣٣٩,١ ٢ مليون دولار. وسُدّدت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بينما سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وفقا لجدول السداد الفصلي.

## تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٣٥ - هناك فرصة لتجديد حكومتي السودان وجنوب السودان التزامهما بتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وهو ما تجلّى في الاجتماع العادي للآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عُقد في الخرطوم في ٥ حزيران/يونيه، وفي اجتماع وزيري الدفاع في ٢١ آب/أغسطس. غير أن الاجتماع العادي للآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي كان مقررا عقده في ٨ آب/أغسطس في جوبا لم يُعقد. وإنني أدعو كلا الطرفين إلى الحفاظ على ما تولّد عن اجتماع ٥ حزيران/يونيه من زخم وروح بنّاءة وإلى الوفاء بالتزاماتهما.

٣٦ - ولم يتم بعد اتخاذ إجراء فعلي بخصوص ما أعرب عنه الجانبان من نية لتقديم تقرير إلى القوة وإلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن إكمال عملية إعادة انتشار القوات من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. ومع بداية موسم الجفاف، من الضروري أن تفي كلتا الحكومتين بالتزامهما في إطار الآلية السياسية والأمنية المشتركة بالتفعيل الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وبتسهيل القيام بمهام الرصد والتحقّق. وإنني أوصي بزيادة الاستثمار في الآلية السياسية والأمنية المشتركة كي تستطيع تحقيق أداء مكافئ تماما لمستوى الالتزام الذي أبدته الحكومتان على صعيد تنفيذ اتفاقاتهما.

٣٧ - وأحث الطرفين على عقد الاجتماعات المنتظمة للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، التي لم تجتمع منذ آذار/مارس ٢٠١٥، وذلك للمضيّ قدما بتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وهذا أمر كان يتعيّن القيام به من فترة طويلة، وهو يمثل خطوة ضرورية للمضيّ قدما بخطط الحكومتين بخصوص إدارة منطقة أبيي وحفظ النظام فيها بصورة مشتركة، بينما لا يزال الاتفاق على الوضع النهائي لأبيي معلّقا.

٣٨ - وأطلب أيضاً إلى السودان وجنوب السودان أن يكفلا الانسحاب الكامل والدائم لجميع القوات غير المأذون بها من منطقة أبيي، وأن يعملا على تهيئة البيئة الآمنة من خلال إنشاء دائرة شرطة أبيي. وأحث حكومة السودان على وضع ترتيبات أمنية بديلة لتأمين المنشآت النفطية عوضا عن وجود أفراد مسلّحين من الشرطة السودانية في مجمّع دفرة النفطي. وأدعو أيضا جنوب السودان إلى منع وصول العناصر المسلحة إلى منطقة أبيي.

٣٩ - وفي منطقة أبيي، ما زلت أجد تشجيعا في مبادرة قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية بعقد اجتماعات لجنة السلام المشتركة، وإنني أثني على القوة لما تقوم به من دور في تيسير هذه الاجتماعات. فقد أتاحت الروح البناءة لهذه الاجتماعات المجال لحدوث حركات الهجرة العكسية بشكل سلمي وبالتالي مرور موسم الترحال بشكل سلمي نسبيا، حيث جرى

تقاسم المراعي وتعويض ضحايا الأنشطة الإجرامية. وشكّلت زيادة التنظيم الذاتي من جانب كلتا القبيلتين عاملا مساعدا على التقليل من الأنشطة التخريبية التي تشكل خرقا للسلام إلى أدنى حدّ. وقد أضفى تأييد أعمال لجنتي السلام من جانب الزعامات التقليدية لكلا الطرفين قابليةً للاستدامة على مبادرات السلام المحلية. وإنني أشجّع الحكومتين على تحويل مبادرات السلام هذه إلى عملية سياسية قابلة للاستمرار، وذلك من خلال إنشاء الكيانات المشتركة المتوخاة في اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١.

٤٠ - وقد كان أبرز الشواهد على التزام كلتا القبيلتين بالمصالحة هو استئناف الأنشطة التجارية في أمييت بالقطاع الأوسط. فقد كان السوق المشترك نتاجا لتفاعل القوة المستمر مع لجنتي السلام على مستوى القاعدة الشعبية، وهو قد أسهم في زيادة إمكانات وصول السلع الأساسية إلى المنطقة وجعل أسعارها أقرب إلى المتناول. وصحيح أن بعض الحوادث قد شابت الحالة الأمنية في محيط السوق المشترك، فإن إعادة فتح السوق المشترك بعد شهر ونصف من الإيقاف المؤقت يعدّ تطوّرا مشجّعا يدل على مرونة عملية السلام المنطلقة من القاعدة الشعبية. وإنني أدعو كلا الطرفين إلى الحفاظ على روح التعاون هذه عند اتخاذ قرار بشأن الموقع الدائم للسوق المشترك في المستقبل.

٤١ - وإنني أدعو السلطات السودانية مجدّدا إلى تحسين الدعم الذي تقدمه إلى القوة. فإن إصدار التأشيرات في الوقت المناسب لأفراد القوة يعدّ أمرا بالغ الأهمية لفعالية البعثة. وأود على وجه الخصوص أن أسلط الضوء على مسألة تبعث على القلق البالغ، ألا وهي عدم قدرة العنصر الشرطي على تأدية عمله بفعالية في ظل القوام الحالي لأفراد الشرطة. فمن نيسان/أبريل ٢٠١٥ وحتى أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لم توافق حكومة السودان على أي طلبات لاستصدار التأشيرات لأغراض نشر ضباط الشرطة الجدد في القوة، مما أسفر عن عدم تمكّن القوة من إحلال ضباط جدد محل أولئك الذين أنهوا مدد خدمتهم. وقد انتقص هذا بشكل واضح من قدرة عنصر القوة الشرطي الذي يقوم بدور رئيسي في إقامة الحوار القبلي وإعمال سيادة القانون في ظل غياب دائرة شرطة أبيي. وفي هذا الصدد، أرحب بقيام الحكومة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر بإصدار ١٤ تأشيرة دخول وتصريح سفر لأفراد عنصر الشرطة بالقوة.

٤٢ - وإنني أجد تشجيعا في التقدّم الكبير الذي أحرزته القبيلتان بشأن المسائل التي تؤثر على أهاليهما وعلى عملية المصالحة. بيد أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لضمان التنفيذ السلس لأحكام اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ واتفاق ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ المتعلق بالترتيبات الأمنية. وبناء على ذلك، فإنني أوصي بتمديد ولاية القوة

لفترة ستة أشهر أخرى لمساعدة الحكومتين على إحراز تقدم صوب تحقيق ما حدّدتاه لنفسيهما من أهداف في هذين الاتفاقين.

٤٣ - وفي الختام، أود أن أعبر عن تقديري لجهود القائم بأعمال رئيس البعثة/قائد القوة، اللواء حسن إبراهيم موسى، وجميع موظفي الأمم المتحدة، بمن في ذلك موظفو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على مثابرتهم في ظل الظروف الصعبة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمبعوثي الخاص السابق، هايلي منكريوس، ومبعوثي الخاص المعيّن حديثا، نيكولاس هايسوم، لما أعطياه من دفعة للعملية السياسية. وختاما، أتوجّه بالشكر إلى كل من الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وحكومة إثيوبيا على دعمهم المستمر والتزامهم الدائم بالسعي إلى تحقيق السلام في منطقة أبيي.

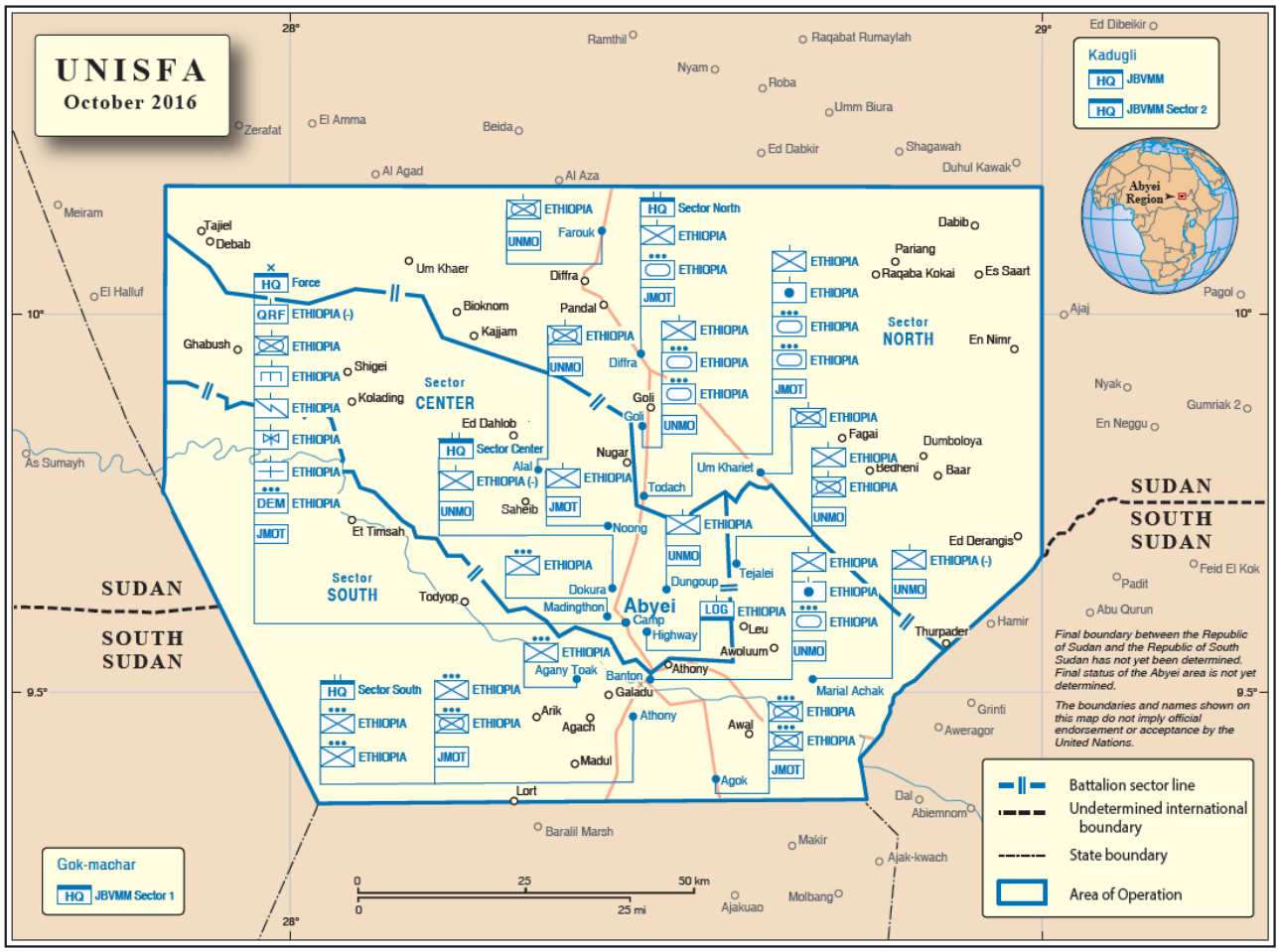


Map No. 4467 Rev. 32 UNITED NATIONS
October 2016 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)